دور الدبلوماسية الاقتصادية في التفاعلات الدولية: الصين إنموذجا

م.د. عقيل حسين عباس محمد الحرباوي
كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) أقسام ديالى

The role of economic diplomacy in international interactions: China as a model

Aqeel Hussein Abbas
Imam Al-Kadhim College- Diyala

Abstract:

The research reviews economic diplomacy as a concept that includes multiple activities and fields that rely on economic tools. It has become a major influence in international interactions through many international actors, as it is a vital tool for achieving economic and political interests at the international level, which includes countries and international organizations concerned with economic affairs, as well as About multinational companies,Which would contribute to enhancing international trade, attracting investments, and creating many economic arrangements, as economic diplomacy is an effective tool in enhancing international interactions, especially as represented by the roles of actors that are limited to states over other actors .While highlighting the Chinese experience as an important model for the study, which has demonstrated its effectiveness in utilizing its economic power and enhancing its influence in the world, the research has come up with recommendations for creating comprehensive institutional arrangements to ensure the achievement of justice and in an effort to create a platform for permanent dialogue and avoid crises in the future.

ملخّص البحث:

يستعرض البحث الدبلوماسية الاقتصادية كمفهوم يتضمن أنشطة ومجالات متعددة تعتمد على أدوات اقتصادية، والتي باتت عاملًا أساسيًا

Article history
Received: 12/10/2024
Accepted: 3 /12/2024
Published : 31 /12/2024
تواريخ البحث
تاريخ الاستلام: **2024/10/12**
تاريخ القبول: **2024/12/3**
تاريخ النشر : **2024/12/31**

الكلمات المفتاحية: (الفواعل الدولية، الدبلوماسية الاقتصادية، النظام الاقتصادي العالمي، التفاعلات الدولية)

Keywords : International influencers , Economic diplomacy , Global economic system, International interactions

© 2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Corresponding author: Aqeel Hussein Abbas
Lawld2@iku.edu.iq

DOI:
https://doi.org/10.61710/V8N4158

في التفاعلات الدولية من خلال العديد من الفواعل الدولية، كونها أداة حيوية لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي، والتي تشتمل على الدول والمنظمات الدولية المعنية بالشؤون الاقتصادية، فضلًا عن الشركات متعددة الجنسيات، والتي من شأنها المساهمة في تعزيز التجارة الدولية، وجذب الاستثمارات، وإيجاد العديد من الترتيبات الاقتصادية، إذ تعدّ الدبلوماسية الاقتصادية أداة فاعلة في تعزيز التفاعلات الدولية، لاسيّما ما مثّلته أدوار الفواعل التي تنحصر بالدول على غيرها من الفواعل الاخرى، مع تسليط الضوء على التجربة الصينية كأنموذج مهم للدراسة، التي أظهرت فاعليتها في توظيف قوتها الاقتصادية وتعزيز نفوذها في العالم، وقد توصّل البحث الى تقديم توصيات بإيجاد ترتيبات مؤسساتية شاملة لضمان تحقيق العدالة سعيًا لإنشاء منصة للحوار الدائم وتجنب الازمات في المستقبل.

المقدّمة:

منذ قرون مضتْ؛ اتخذّت القوة العسكرية المعيار القائد لمكانة الدولة، وتحديد مجمل تفاعلاتها وعلاقاتها الخارجية، وصولًا إلى مرحلة زمنية توسّمت بنهاية الحرب الباردة منذ القرن العشرين، اذ أضحت الممكنات والادوات الاقتصادية تشكّل محورًا مهمًا وعنصرًا داعمًا لارتقاء الدولة وريادتها، ومن ثمّ حجم تأثيرها في التفاعلات الدولية، فضلًا عن المؤسسات الاقتصادية العالمية التي تتمثل بالصندوق والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات. ففي ظل تسارع الاحداث التي يشهدها العالم مع تعاظم اهمية الدبلوماسية الاقتصادية في التفاعلات الدولية سارعت الصين مدركة أهمية ذلك في السعي الى إيجاد موقع مؤثر على مستوى العالم متبنيه لنهج هادئ ومؤثر في الوقت نفسه في طرح مبادرات عالمية كمشروع الحزام والطريق، وقدّمت نموذجًا اقتصاديًا حديثًا في ظل النظام السائد ممّا جعلها محط اهتمام للبحث والدراسة. إذ تتجلى اهداف البحث في استعراض الدبلوماسية الاقتصادية ومكانة فواعلها الدوليين وأثّر ذلك في إحداث تأثير على مجمل التفاعلات الدولية مع التركيز على انموذج الصين ودورها في ذلك.

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث بتزايد دور الدبلوماسية الاقتصادية كمحور مهم في بلورة مكانة الفواعل الدولية ودورها في التأثير ومواكبة تطورات وتغيرات النظام العالمي وتفاعلاته الرئيسة ، وهنا يتجلى البحث عن مشروع قادم يقزّم المشكلات ويقدّم الحلول والمقترحات، ويعمل على تبنيّ تلك الترتيبات، وهذا ما توافر لدى الصين كقوة اقتصادية صاعدة، فضلا عن الفواعل الدولية الاخرى في تشكيل وتوجيه العلاقات والتفاعلات الاقتصادية الدولية وتحديد المسارات الرئيسة للنمو والتنمية الاقتصادية.

إشكالية البحث: تنصرف الى محاولة طرح العديد من التساؤلات عن دور الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة التفاعلات الدولية، ومستوى تأثيرها الدولي ولعلّ ابرزها في الآتي :

1- ما مفهوم الدبلوماسية والدبلوماسية الاقتصادية ؟
2- هل تؤثر الدبلوماسية الاقتصادية في ادارة التفاعلات الدولية؟
3- ما الفواعل الدولية وما دبلوماسيتها الاقتصادية؟ وهل تمتلك ادوات للتأثير في التفاعلات الدولية؟
4- ما أدوات الدبلوماسية الاقتصادية للصين وما مدى تأثيرها العالمي؟
5- هل ساهمت الدبلوماسية الاقتصادية للصين في إحداث تأثير ملموس في تفاعلات النظام الدولي؟

فرضية البحث: مثّلت الدبلوماسية الاقتصادية الاطار الرئيس للعلاقات الاقتصادية الدولية، وادارة التفاعلات الدولية، كما ان توظيف الصين للدبلوماسية الاقتصادية بشكل فاعل من خلال ادواتها ومبادراتها الكبرى ساهم في تعزيز نفوذها وحجم تأثيرها في ادارة تلك التفاعلات .

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي للوقوف على مفردات الدبلوماسية الاقتصادية، والمفاهيم المتعلقة بها، كما تمت الاستعانة بالمنهج الاستقرائي وفقا للبيانات والمعلومات المتاحة لتحديد فواعل الدبلوماسية الاقتصادية ومكانتها في النظام الاقتصادي الدولي، ومن ثم الانتقال الى المنهج الاستنباطي من أجل تحليل واستخلاص النتائج لتأثير الدبلوماسية الاقتصادية في ادارة التفاعلات الدولية ودور الصين كأنموذج للدراسة فيه .

خطة البحث: فضلًا عن المقدمة والخاتمة؛ توزّعت خطة البحث على ثلاث مباحث، اذ تضمن المبحث الأول مفهوم الدبلوماسية والمفاهيم ذات العلاقة كاطار نظري، فيما ذهب المبحث الثاني الى بيان اطراف الدبلوماسية الاقتصادية ومكانتها في التفاعلات الدولية، أمّا المبحث الثالث فقد انصرف الى دراسة الدبلوماسية الاقتصادية للصين ومكانتها في التفاعلات الدولية.

المبحث الأول

الإطار النظري للدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الاول : مفهوم الدبلوماسية والدبلوماسية الاقتصادية

أولا: مفهوم الدبلوماسية :

هنالك تباين في تعريف الدبلوماسية ومضامينها، اذ يصعب إيجاد تعريف واحد ليكون جامع ومانع، نظرًا لاختلاف منطلقات الرؤى والتوجهات الفكرية، إذ إنّ كل المعنيين بالشؤون الدبلوماسية

يختلفون في الاشارة للمفهوم من زاويا اهتمام مختلفة، ولكن مع ذلك الاختلاف فان المضمون يدور حول انها فن وعلم، على حد تعبير المفكر الفرنسي (فاشيل– Fauchille) الذي أكّد على إمكانية تحديد مفهومها عن طريق كونها علمًا أولا يحدّد هدفها في معرفة العلاقات السياسية والقانونية للدول ومصالحها المتبادلة، كذلك التقاليد التاريخية والشروط التي تندرج في اطار المعاهدات الدولية، وثانيًا على اعتبارها فنٌّ؛ يهدف الى كيفية ادارة الشؤون الدولية وتنسيق ومتابعة المفاوضات السياسية (الشامي، 2007، الصفحات 34–35)، فيما ذهب الدبلوماسي البريطاني (آرنست ساتو– Ernest Satow) الى اعتبارها مفهوم يتصل بالذكاء والمهارة في ادارة العلاقات الدولية، وهذا التعريف يعد نهجًا موجهًا نحو من يطمح الى الممارسة العملية في ادارة السياسة الخارجية (مارشال، 2005، صفحة 35)، وقد أكّد عالم الاجتماع الفرنسي (ريموند آرون– Raymond Aron) على ان الدبلوماسية هي الاداة الرئيسة للسياسة الخارجية في أوقات السلم، تهدف الى تمثيل الدولة وحماية مصالحها على افضل وجه، ومن ثم السعي الى تحقيق أهداف الدولة العليا وبأعلى المستويات (مهنا، 1985، صفحة 53)، كما أشار المؤرخ البريطاني(بيتر باربر– Petar Barber) بشكل موجز معتبرًا إياها الاداة السلمية للعلاقات الدولية (بلاك، 2013، صفحة 15) فيما نلاحظ ان الاستاذ المتخصص بالشؤون الاعلامية (عبد الرزاق محمد الدليمي) قد يتفق تعريفه مع ما جاء به (آرنست ساتو–Ernest Satow) بأنّ الدبلوماسية هي القدرة على استخدام الذكاء واللباقة المقترنة بالإبداع في ادارة العلاقات الرسمية بين الدول بما يشمل ذلك من مفاوضات واتفاقيات (الدليمي، 2005، صفحة 83).

نخلص ممّا تقدّم ان الدبلوماسية هي الفاعلية وحسن الادارة للعلاقات بين الدول والفواعل الدولية الاخرى بغية تحقيق المصالح المختلفة للدولة .

ثانياً: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية :

إنّ مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية يعدّ حديثًا نسبياً ؛و لا يوجد تعريف شامل ومتفق عليه من قبل الباحثين والمتخصصين بهذا الصدد، فقد عرّفها المتخصص في الدبلوماسية الاقتصادية الدكتور (عماد محمود حبيب) على إنّها" استخدام أشخاص القانون الدولي للطرق والأساليب الدبلوماسية وكذلك الوسائل السياسية والاقتصادية والتجارية والمالية من أجل تحقيق الاهداف وتأمين المصالح الاقتصادية الخارجية، وتحقيق تطور في الاقتصاد القومي (حبيب، 1999، صفحة 6)، اذ يشير هذا التعريف الى الطابع الدولي للدبلوماسية الاقتصادية، أي حصر نشاط الدبلوماسية الاقتصادية بالشخصية المعنوية للدول التي تحدّد وفق القانون الدولي، في حين الدبلوماسية الاقتصادية لم تعد مقتصرة فقط على الدول

والمنظمات الدولية بل أصبح ممارسوها فواعل غير رسميين، كما يعرفها الدكتور (عطا محمد صالح) على إنّها " مجموعة انشطة تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي ؛ وذلك بعد أن تبين للدول المتقدمة مدى قوة تأثير هذا العامل في التحركات السياسية على المسرح الدولي" (صالح، 1993، صفحة 108)، وقد حصر هذا التعريف الدبلوماسية الاقتصادية على إنّها وسيلة ضغط يستخدمها العامل السياسي، بينما الدبلوماسية الاقتصادية تتعدّى وسائل الضغط وتشتمل على مجالات متعددة ترسخ مكانة الدولة في النظام الدولي (الهاشمي، 2003، صفحة 130) .

أي إنّ الدبلوماسية هي ذلك النشاط السياسي الذي يلجأ الى استخدام أدوات اقتصادية، من قدرات وإمكانيات محلية ودولية للتأثير في مجمل التفاعلات الدولية، وللدبلوماسية الاقتصادية العديد من المفاهيم المقاربة تتجلى أهمها ما يأتي :

1- دبلوماسية الدولار: إذ يقصد بها مجموعة أنشطة اقتصادية تتضمن تقديم المساعدات الدولية من قروض مالية ودعم للاستثمارات عبر الحدود وتعزيز القطاع الخاص للدول المستهدفة من تلك الانشطة (مكاوي، 2013، صفحة 331).
2- الدبلوماسية الترابطية: هي مجموعة أنشطة تزاولها الدول داخل المجموعات الاقليمية التي ترتبط معها في العديد من المصالح السياسية والاقتصادية بشكل خاص، إذ تمثّل الاخيرة حلقة فرعية من الدبلوماسية الاقتصادية الشاملة، وتهدف الى تحقيق مصالح تنموية في دائرة محدودة نظرا للعدد الكبير للدول والنمو المستمر في انشاء وتطوير المجموعات الاقليمية كحال السوق الاوربية المشتركة التي أضحت فيما بعد الاتحاد الاوربي (عبد الفتاح، 2014، صفحة 24).
3- الدبلوماسية التجارية: تتعلق بالأنشطة التي تقتصر على مبعوث الدولة والذي يمتلك تخويل رسمي لممارسة بعض الاعمال التجارية باسم دولته تجاه الدولة المضيفة، وذلك عن طريق تشجيع ممارسة الاعمال وإيجاد التسهيلات والامتيازات المناسبة، ويتحدّد عمل الدبلوماسية التجارية في إطار المفاوضات والمشاورات التجارية وما يتعلق بها في اطار التمثيل الدبلوماسي الرسمي، وبهذا فهي تعدّ جزءًا من الدبلوماسية الاقتصادية (Naray, 2008) .

ولعل الاختلاف بين الدبلوماسية الاقتصادية وتلك المفاهيم أعلاه يتجلى من خلال شمولية الدبلوماسية الاقتصادية التي تتعدّد فواعلها واثارها ومن ثم مكانتها في التوجيه والتأثير في التفاعلات الدولية.

من جانب آخر نجد أنّ نظريات التجارة الدولية قد ركزّت على العديد من المتغيرات التي تحدد طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية التي تتصل بالدبلوماسية الاقتصادية، إذ إنّ مراجعة تلك النظريات يعطي زخمًا اكثر في تبلور مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، لا سيما ما يتعلق بعوامل الانتاج التي تختلف وفرتها من دولة لأخرى وكذلك والعلاقة بينها، إذ أكّدت النظريات الكلاسيكية على عنصر العمل وعَدّه اساسا لبناء نظرياتها، ومن ثم فإنّ تحقيق فوائد تجارية دولية يتبلور بتطوير العمل والتبادل على المستوى الخارجي، أمّا النظريات الكلاسيكية الحديثة او السويدية كنظرية هكشر–اولين فقد أولت اهتمامها بتعدد عناصر الانتاج، فالعمل ورأس المال عنصران يحددان نوع المنتجات وتصديرها دوليا، ومن ثم إنّ اختلاف حجمهما يدفع الى تطور الانتاج وتخصيصه قبل القيام بعملية التبادل التجاري (جواري، 2021، الصفحات 16–18)، الا أنّ الكاتب السويدي (ستافان ليندر) فقد انتقد تلك الرؤى معتبرًا إياها بإغفال التباين الدولي في مرونة هيكلها الانتاجي، اذ ليس للدول جميعها هيكل انتاجي مرن، وليست جميعها متساوية بقدراتها وممكناتها الاقتصادية ممّا يفسح المجال الى تنامي حالة عدم المساواة بين الدول النامية والمتقدمة (غانم، 2022، صفحة 48). مما يجعل العلاقات الاقتصادية الدولية غير متكافئة، وهذا ما يسترعي التفريق بين الفواعل الدولية من الدول ومن ثم تقسيمها الى دول نامية ودول متقدمة، وبالتالي اختلاف دبلوماسيتها الاقتصادية ومكانتها في النظام الاقتصادي الدولي.

المطلب الثاني : فواعل الدبلوماسية الاقتصادية ومستوياتها

تمثل التفاعلات الدولية الحيز أو الاطار الذي يتضمن العديد من الممارسات والانشطة على المستوى الدولي بما تتضمنه من فواعل دولية تشكل محور تلك العلاقات وتحدّدها عدة مسارات وكما يأتي:

اولا: فواعل الدبلوماسية الاقتصادية

بالنظر لشمولية الدبلوماسية الاقتصادية وتعدد أنشطتها فهي بلا شك تستند الى مجموعة من الفواعل الدولية التي تمثل ادواتها وسبل تأثيرها، وذلك عن طريق مواقع مختلفة بحسب النشاط كإجراء المفاوضات واتخاذ القرارات، ضمن الاطار الحكومي الرسمي فضلا عن فاعلين آخرين خارج النطاق الرسمي، ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:

1– الفاعل الوطني الحكومي ؛ تشمل هذه الفئة كلا من السلطة التنفيذية مثل رئاسة الجمهورية، رئاسة الوزراء، وزارة الخارجية، وغيرها، وكذلك السلطة التشريعية كمجلس النواب او مجلس الامة،

واللجان داخل مجلس النواب، وغيرها، فضلًا عن بعض الهيئات المستقلة: مثل (هيئات الاستثمار) والحكومات المحلية والأقاليم الفيدرالية، وغيرها.

2- الفاعل الوطني غير الحكومي؛ اذ تشمل الفئة كلا من : الاحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، النقابات، فضلًا عن المساهمين في صناعة الرأي العام كالصحفيين وقنوات الاعلام والتواصل الاجتماعي .

3- الفاعل الدولي ؛ اذ تشمل الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية والمصرفية العالمية، وكذلك المنظمات والمنتديات الاقتصادية فضلًا عن رجال الاعمال.

وقد أكّد بهذا الصدد (بيدرو سانشيز Pedro Sanchez) رئيس الوزراء الاسباني أنّ فواعل الدبلوماسية الاقتصادية تلتقي بمجموعة نقاط مشتركة عنوانها تحقيق المصالح وإن اختلفت تسمياتها ومواقعها، وتتحدد بعدة مسارات هي (Castehon, 2012, p. 44):

1- وضع استراتيجيات لتحديد المواقع في منتديات ووسائط متعددة الأطراف تسمح بتحسين، صورة وسمعة إيجابية للبلد المعني أو المنظمة غير الحكومية أو الشركة.

2- السعي الى تقليل المخاطر في ظلّ توقع وجود دائم لتضارب المصالح مع بقية الجهات الفاعلة التي تعمل في دائرة العلاقات الاقتصادية الدولية.

3- اتخاذ القرارات بشأن التجارة الدولية وتنظيم النظام المالي العالمي (منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، وغيرها).

4- العمل على انشاء رأس مال اجتماعي من خلال الحوار مع الجهات الفاعلة التي تتعرض لخطر التأثر بالتنمية الاقتصادية.

5- الحفاظ على المصداقية والتأثير الايجابي وتنميته في مواجهة الرأي العام الدولي والوطني.

إنّ القواسم المشتركة(تحقيق المصالح) لفواعل الدبلوماسية الاقتصادية لا يعني بالضرورة تشابهها وانسجامها بشكل عام، إنّما تختلف وفقا لطبيعة الفاعل الدولي نفسه من جهة، وكذلك الممكنات المتاحة والبيئة المحيطة من جهة اخرى، وهذا ما يجعل للدبلوماسية الاقتصادية العديد من المستويات وهي :

ثانيا: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية؛ اذ تقسم على ثلاث دوائر هي (صالح م.، 2023، صفحة 133):

1- المتعددة الاطراف: اذ يساهم العديد من الاطراف في هذا المستوى في انشاء شبكات تعاون جماعية كمنظمة التجارة العالمية، اذ تتطلب اشخاص من ذوي الخبرة من القطاع الحكومي والقطاع الخاص لتمثيل دولهم في عمليات التفاوض.

2- الاقليمية : قد تناسب هذه الاتفاقيات الدول المتجاورة، ودولاً لها مستوى متقارب من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبرام المعاهدات التكاملية لمواجهة المشكلات مثل الازدواج الضريبي، واتفاقيات فتح الأسواق، كما هو الحال في اتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب آسيا الثمانية (سافتا - SAFTA).

3- الثنائية: ينشأ بين دولتين ويأخذ أبعادًا مختلفة منها الاستثمار وتبادل الخبرات وتقديم الدعم الاقتصادي، وهو جزءٌ مهمٌ في الدبلوماسية الاقتصادية.

قد تظهر العديد من الخلافات في المستويات اعلاه الا انها قد تكون اكثر حدة في المستوى الأول، نظرا لتعدد الفواعل الدولية واختلاف حجمها ووزنها الدولي ممّا يدفع باتجاه تغليب المصالح خصوصًا للدول الكبرى على غيرها من الدول محدودة التأثير.

ثالثا: اساليب الدبلوماسية الاقتصادية؛ تختلف باختلاف الفواعل المؤثرة وطبيعة الاهداف، ويمكن تقسيمها على شكلين:

1- أسلوب التحفيز والاقناع ؛ أي فسح المجال واسعًا إزاء عمليات التفاوض والحوار مع الاطراف كافة، وباستخدام شتى وسائل الاقناع والترغيب فيما يخص بعض القضايا المراد اتخاذ القرارات نحوها، كما هو الحال مع المساعدات الاقتصادية التي عن طريقها يتم توظيف الموارد الاقتصادية للتأثير في سلوكيات الفواعل الدولية والتعكز على وسائل الاقناع بدلا من وسائل القسر والاكراه، وقد تلوّح دولة ما بتقديم مزايا اقتصادية اذا ما تفاعلت دولة ما مع مواقفها (أبو خزام، 2009، صفحة 146).

2- أسلوب الاكراه والامتناع ؛ اي التلويح أو الشروع فعلاً بمنع المساعدات والسعي الى فرض العقوبات على الاطراف المناوئة، والتي لا تتماشى سياساتها مع توجهات الاطراف المانحة، وهذا النوع من الدبلوماسية الاقتصادية يمكن استخدامه كوسيلة عقابية مؤثرة في التفاعلات الدولية ، لما له من تأثير في الفواعل الدولية، اذ مع تنامي الاعتمادية المتبادلة اضحت العديد من الدول عرضة للضغوط الاقتصادية سواء من قبل قواعد دولية رسمية او منظمات ذات طابع اقتصادي أو غيرها، وقد تتخذ وسائل الاكراه فرض تعريفات ضريبية على التجارة أو التحكم بحصص التصدير (James, No Deta, p. 122) .

ويمكن الاشارة الى أهم أساليب العقوبات في الدبلوماسية الاقتصادية من خلال الآتي :

1- الحظر الاقتصادي ؛ اي التحكم بحجم الصادرات أو الاستيرادات المخصصة لدولة ما، اذ تبنته منظمة الأمم المتحدة كأداة عقابية يمكن اللجوء إليها متى ما تهيأت الظروف (ناصر، 2000، صفحة 130) .

2- التطويق الاقتصادي؛ ذلك عن طريق تطوير روابط توافق اقتصادية مهمة تحكم المساعدات التي تمنح لبعض البلدان، وبإمكان البلد القوي أن ينتهج سياسة سخية نسبياً حيال جيرانه الأضعف ؛ فيخلق بذلك روابط اقتصادية وثيقة يحصل في النهاية على ثمنها في شكل مواقف موالية في المنظمات أو إبرام المعاهدات (فونتانال، 2009، صفحة 57)

3- المقاطعة الاقتصادية؛ تستخدمها الفواعل الدولية لا سيّما الدول على وجه التحديد كونها من أهم الاساليب الاقتصادية التي يتم اللجوء اليها لتعليق التعاملات التجارية والاقتصادية ازاء دولة ما، للتأثير في الدولة المستهدفة والمساهمة في خلق أو تعميق المشكلات السياسية والاقتصادية في الداخل (فونتانال، 2009، صفحة 50).

إنّ الاساليب الواردة في اعلاه تدخل جميعها في اطار فرض الحصار الاقتصادي الذي يساهم بشكل مباشر او غير مباشر في التأثير على الواقع السياسي للدول او سائر الفواعل الدولية الاخرى، كمحاولة لإجباره لاتخاذ قرار معين أو الحيلولة دون اتخاذ موقف تجاه بعض القضايا. من ثمّ إنّ ما للدبلوماسية من وسائل ترغيب او ترهيب تسعى اطرافها للتأثير في مجالات محددة تعدّ مظهرًا للتفاعلات الدولية الحديثة والسعي إمّا لتعظيم المنافع وتعزيز مكانة الفواعل الدولية أو حماية المصالح السياسية أو الاقتصادية بشكل عام.

المبحث الثاني

أطراف الدبلوماسية الاقتصادية ومكانتها في التفاعلات الدولية

هنالك تباين في الدبلوماسية الاقتصادية من حيث الصيرورة لفواعلها، ودرجة التأثير لكل منها وذلك بحسب مكانتها، فهنالك دول كبرى من جهة وأخرى محدودة التأثير من جهة اخرى تختلف معطياتها ومستوى تأثيرها في التفاعلات الدولية، فضلا عن الفواعل الاخرى من غير الدول، لذلك ينبغي تقسيمها بحسب حجمها وقدرتها وذلك وفقا للآتي:

المطلب الأول: أطراف الدبلوماسية الاقتصادية من الدول:

أولا: الدبلوماسية الاقتصادية للدول المتقدمة

لا شكّ أنّ هنالك ما يجعل العلاقات الدولية الاقتصادية للدول المتقدمة تختلف عن غيرها من الدول المحدودة التأثير، اذ ترتبط الدول المتقدمة بشبكة من العلاقات الاقتصادية الدولية، سواء كانت هذه العلاقات فيما بينها وبين الدول الأخرى، أو فيما بينها وبين المنظمات الدولية والفواعل الاخرى، فإنّها تسعى عن طريق علاقاتها المتنامية إلى تحقيق المصلحة والمنفعة الاقتصادية. فالغاية من النشاط الدبلوماسي الاقتصادي للدول المتقدمة يكمن في إيجاد أسواق التوريد للمواد الأولية، وأسواق لتصريف المنتجات، وجعل اقتصاديات الدول الأخرى مرتبطة بها وتابعة لاقتصادها و لإحكام السيطرة عليها، والتدخل في شؤونها الاقتصادية الداخلية، واستمرار تفوقها الاقتصادي على حساب غيرها، (النصار، دون تاريخ، صفحة 128) كونها تمتلك قدرات مالية وتكنولوجية مؤثرة، تتعكز عليها لممارسة الضغط السياسية والاقتصادي، بما يعزّز حجم تأثيرها في ادارة التفاعلات الدولية، منها تقسيم الدول النامية إلى مناطق نفوذ خاصة بها، ثم التدخل في شؤونها, وتمارس فيها الاستغلال الاقتصادي من خلال اتفاقيات تبرمها معها وتفرض عليها إجراءات ذات طابع سياسي تؤثر على مظاهر السيادة للدول النامية على الرغم من أنها دول مستقلة، اذ تشرع الدول المتقدمة بالتخلي عن أنشطة الاستغلال الاقتصادي في دول نامية معينة لمصالحة دولة متقدمة ما، وفق اتفاق يتم فيما بينها كالاتفاقيات الفرنسية البريطانية عام 1896، وكذلك في العام 1904، التي اتفقت فيها الدولتان على تقسيم شمال إفريقيا إلى مناطق نفوذ بينهما، إلا أنّه لا بدّ أن نذكر أن الاتفاقيات التي تعقدها الدول المتقدمة لتوزيع مناطق النفوذ فيما بينها تعترف بها الدول المتقدمة الأخرى رغم أنها قد لا تكون طرفاً فيها، وقد تعارض مصالحها في تلك المناطق، لذلك تعد سياسة تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ سياسة فاعلة لضمان استمرار العلاقات بين الدول المتقدمة (رمضان، 2023) .كما تعمل على تقديم تعهدات سعيا للحصول على امتيازات تجارية أو صناعية أو سياسية, وذلك فيما يتعلق بالدول أو بالأقاليم التي ما زالت مستقلة ولكنّها مثار التنافس، ومن ثمّ فتح أسواق تلك الأقاليم إزاء جميع الدول، بغية تحقيق المساواة في الفرص الاقتصادية، وتقليل الخلافات التي قد تنجم عن المنافسة الاقتصادية على أسواق تلك المناطق، كما هو الحال في الاتفاقية المبرمة بين الاتحاد الافريقي من جهة و دول افريقيا الكاريبية والمحيط الهادي من جهة اخرى، والتي تركزت حول تعزيز التجارة بين الطرفين وازالة الحواجز الضريبية (United, 2012). كما تسعى الدول المتقدمة الى ترسيخ مكانتها وتوسعة نفوذها الدولي بشكل يجعلها مؤثرة في التفاعلات الدولية، إذ ترعى العديد من المصالح وتشابك العلاقات ولعل أهمها أداة المساعدات ودعم التنمية عبر العديد من برامج تقديم المعونات والمنح، التي من المفترض أن تسهم في دعم التنمية وتحسين الأوضاع في الدول المتلقية، إلا أنّ واقع الحال لا يقتصر على ذلك، وإنما يحمل معه العديد من الأفكار والقيم، والشروط غير المباشرة، بل في أحيان أخرى تكون بشكل معلن وصريح، ولا يقتصر عدم التكافؤ في إطار الدبلوماسية التنموية على عنصره المادي، وإنمّا يمتد إلى

آليات تلقى الخبرات والارشادات والوصايا التنموية، ويولد درجة من الاستتباع القيمي، والتنموي، والفكري الكامن في العلاقة، وهو ما يتخذ أشكالا متفاوتة بحسب درجة الاحتياج للمعونة، أو للمقبولية في الجماعة الدولية من ناحية، ودرجة توافق جماعة المانحين على أهداف معينة تجاه الدولة المتلقية للمعونة من ناحية أخرى (Ebeid, 2011, p. 258)، مثال ذلك إنّ التنمية التي حصلت في المكسيك هي تعبير عن الدبلوماسية الاقتصادية الفاعلة للولايات المتحدة الامريكية، التي أحدثت تطورًا في الصناعة المكسيكية ولكن برؤوس أموال أمريكية، كما ان الجزء الأكبر من المبادلات التجارية المكسيكية يتم مع الولايات المتحدة فبهذا سعت الاخيرة الى تكريس هيمنتها دون غيرها من الفواعل الدولية (Meyer, 2024)، كما قدّمت الاخيرة مساعدات خارجية بلغت قيمتها 38 مليار دولار في عام 2023 موجهة للعديد من الدول ترتبط بها بمصالح استراتيجية مثل دولة مصر التي كان نصيبها 1.3 مليار دولار (https://goo.su/eyH5Tck)

ومن جهة أخرى يسعى الاتحاد الاوربي بشكل كبير الى دعم الاستثمار في مشاريع الطاقة النظيفة حول العالم لا سيّما في الدول الافريقية، اذ تمّ تخصيص مبلغ 40 مليار يورو لتلك المشاريع تساهم بتقليل انبعاثات الكربون والتلوث بنحو 15 % بالنسبة للدول المستفيدة، وهذا ما يعزّز مكانة الاتحاد الاوربي في تلك الدول (commission.europa.eu/index_en)

كما تركز على أن تحظى بامتيازات في العديد من القضايا العالمية ذات البعد الانساني مثل تعزيز الامن الغذائي ومواجهة تحديات البطالة في العالم عن طريق الاستثمارات في المجال الزراعي كما هو الحال مع اليابان التي استثمرت بنحو 10 مليار دولار في مناطق متفرقة من العالم غالبها في اسيا لتعزيز تقنيات الزراعة الحديثة والمستدامة مما ساعد ذلك على الحد من أزمة الامن الغذائي بنسبة 30% في جنوب شرق اسيا فضلًا عن برامج التدريب وتقديم الاستشارات في المجال نفسه، كذلك قدمت مبلغ 8 مليار دولار عبر منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) لدعم الامن الغذائي في اليمن عام 2019، ومشروع يستهدف الحد من آثار تغير المناخ في الاردن في عام 2024 ((الفاو)، 2019)، وهذا يأتي ضمن وسائل الترغيب سالفة الذكر، وهنالك سياسات اخرى تندرج تحت عنوان وسائل الترهيب و من اهم امثلتها القيود التي تبنتها الولايات المتحدة الامريكية على صادرات النفط والوقود الى كوريا الشمالية عام 2021 فضلا عن حظر استيرادات الفحم منها و يعدّ ذلك نتاجًا لعدم تبني الاخيرة سياسات تتوافق معها (وزارة العدل، 2024).

ثانياً: الدبلوماسية الاقتصادية للدول النامية

على الرغم من اختلاف المسميات(الدول النامية، دول عالم الجنوب، وغيره من مسميات) الا أنّ المقصود بذلك هو العديد من البلدان في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تتسم بكونها غير متطورة اقتصاديا، وتسودها العديد من المشكلات؛ كالفقر والتبعية الاقتصادية للخارج، وهي ذات هياكل اقتصادية مشوهة، غالبًا ما تكون مكرّسة لإنتاج المواد الأولية لصالح الدول المتقدمة وتأمين أسواق لمنتجاتها. اذ لم تصل إلى مرحلة التطور الاقتصادي الذي يتميز بنمو التصنيع وتنوعه، ولا يوجد فيها توازن بين سرعة النمو السكاني ودرجة التقدم الاقتصادي، كما تتسم بامتلاكها فائض من الأيدي العاملة، اذ تسعى إلى تنمية مواردها الاقتصادية، وزيادة طاقاتها الإنتاجية لتجاوز التخلف الاقتصادي، ورفع مستوى الدخل، وتحقيق التنمية.

تقتصر السياسات الاقتصادية للدول النامية في الغالب على المحافظة على كيانها الدولي، وحماية استقلالها، وحماية مواردها الاقتصادية، دون أية تطلعات توسعية، بما يتضمنه ذلك من عدم قدرتها في التدخل في شؤون غيرها من الدول، وما لا يمسها مباشرة. فليس في مقدور هذه الدول الضغط على غيرها، بل إنّ كل ما ترنو إليه من سياساتها الاقتصادية التي تتبناها هو تحقيق الرفاهية قدر المستطاع لشعوبها (الدقاق م.، 1994، صفحة 193)، وإذا كانت للسياسات الاقتصادية للدول النامية آثار سياسية فإنّها تتمثل عادة في محاولتها التخلص من سيطرة غيرها من الدول المتقدمة والفواعل الدولية الاخرى، إذ إنّه عادة ما يكون دورها في العلاقات الاقتصادية الدولية غير فعّال، كونها تعدّ محلًا للتنافس والصراع بين الفواعل الدولية الكبرى، والتي تعد صانعة للسياسة الدولية بشكل مباشر أو غير مباشر، اذ تعدّ الدول النامية مادة لهذه السياسة وموضوعها، لذلك فهي تسعى لتحقيق تنميتها إلى اعتماد اطروحات مقدمة من خارج حدودها الاقليمية، وذلك على الرغم من أنّها تتمتع بسيادتها من وجهة نظر القانون الدولي بكونها متساوية مع غيرها من الدول في الحقوق والواجبات في العلاقات الدولية لا سيّما من خلال الأغلبية العددية التي تتمتع بها في الجمعية العامة في الأمم المتحدة، إلا أنّ ذلك محدودًا ولا يتعدى إلى تأثير فعلي يغير الأوضاع الاقتصادية الدولية السائدة.

تتعكز العلاقات الاقتصادية للدول النامية على التبعية الاقتصادية للفواعل الدولية، فالمتغيرات الاقتصادية التي تحدث فيها ليست بالضرورة ناجمة عن عوامل داخلية، إنّما تنشأ أساساً من عوامل خارجية تنتقل إليها من اقتصاديات الدول المتقدمة عن طريق التعامل معها. فالدول النامية تعتمد على انسياب المعونات الأجنبية ورؤوس الأموال من الدول المتقدمة لتمويل استثماراتها الوطنية، وتعتمد على حصولها على القروض من مختلف المؤسسات المالية العالمية لمواجهة متطلبات التنمية، كما تعاني الدول النامية من التبعية التكنولوجية الخاصة بطرق الإنتاج الحديثة المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، إذ نجد أنّها تعمد دائمًا الى استيرادها (الرميدي، 2008، صفحة 33)، كما أنّ

السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية يشكّل الجزء الأكبر من علاقاتها الاقتصادية، فهي تعتمد على الدول المتقدمة في تحقيق هذه التنمية نظراً لافتقارها مقوماتها، وترهّل مؤسساتها، وضعف أدائها، وتفاقم حجم المديونية لديها، وافتقارها إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (خشيم، 2006، صفحة 15)، وتقوم العلاقات التجارية للدول النامية مع الدول المتقدمة على تصدير المواد الأولية، فهيكل الصادرات للدول النامية يتصف بعدم التنوع، كما تفرض على الدول النامية سياسات تجارية من شأنها أن تخضع صادرات هذه الدول والتي تتميز بالأعمال الرخيصة لقيود معينة بقصد حماية المنتجات الأجنبية من المنافسة، كما فشلت الدول النامية في إقامة كيانات اقتصادية متكاملة فيما بينها، بل أضحت أكثرها عرضة للضغوط في عملية دمج اقتصاداتها ضمن الاقتصاد العالمي وانهاء حالة العزلة الاقتصادية، في خضم ذلك تسعى الدول النامية من خلال علاقاتها الاقتصادية إلى تسهيل نقل الموارد المالية، وتنمية صيغ التعاون التجاري، ودعم قوتها التفاوضية إزاء الدول المتقدمة، في محاولة منها الى جعل صوتها داخل المنظمات الاقتصادية الدولية مساوياً لقوة صوت الدول المتقدمة، وذلك للاستفادة من عضويتها داخل هذه المنظمات، وقد حقّقت بعضها نجاحات نسبية إلا أنّها لا ترقى للمنافسة العالمية للدول المتقدمة من ذلك نجد بعض التنظيمات المؤسساتية كمنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) مثالاً للتنسيق في المواقف لتلك الدول في مواجهة الشركات التي كانت تحتكر تحديد سعر النفط، الا أنّ ذلك لا يحقّق تنوعًا انتاجيًا ينهض بالهياكل الاقتصادية المترهلة كونها موارد ريعية تنمي اقتصادات أحادية الجانب. كما أنّ الغاية المتحققة من قيام العلاقات الاقتصادية الدولية، بين الدول المتقدمة والدول النامية بالدرجة الاساس هو تحقيق المكاسب لطرف واحد فقط (الدول المتقدمة)، والحصول على فائض تلك الدول(الدول النامية)، وتحويله إلى السوق في إطاره العالمي، فالاعتماد المتبادل بين القوة السياسية العسكرية، والمميزات التنافسية في الإنتاج واستخدام التكنولوجيا في الاقتصاد العالمي يكشف أن منطق عملية التراكم يتضمن في داخله منطق بناء الدولة واتجاهاتها السياسية على حساب العوامل الجغرافية والبشرية، وعلى الرغم من أن تلك المعاهدات تعد معاهدات دولية من وجهة نظر القانون الدولي، إلا أنّ حقيقتها هي معاهدات غير متكافئة تفرض على الطرف الضعيف، وتسبب الإجحاف والغبن بحقه، فهي تحدّ من سيادته وسيطرته، وتكون لمصلحة جانب واحد فقط من المتعاقدين، وعلى الرغم من تطور الدبلوماسية الاقتصادية للدول المتقدمة بحكم تزايد حجم علاقاتها الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف، الا أنّ ذلك لا ينطبق على دبلوماسية الدول النامية أو ما يسمى بالعالم الثالث، التي يتزايد فيها الارتباط بين أهداف وممارسات سياساتها الخارجية من جهة، وبين خدمة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها من جهة أخرى، الأمر الذي فرض على أجهزة العمل الخارجي فيها أن تكون مسؤولة عن توفير الإمكانات، وظروف نجاح هذه البرامج

ممّا يوفّر لها زيادة في فرص التبادل التجاري، وتشجيع الصادرات، وجذب للاستثمارات ونقل التكنولوجيا التي تحتاجها وفق ظروفها، وتشجيع السياحة ورعاية مصالح رعاياها.

قد اكتسب مفهوم دبلوماسية التنمية أبعادًا أخرى للدول النامية نتيجة لنشوء قضايا أصبحت تمثل أهمية متقدمة بالنسبة لها، مثل قضايا الديون الخارجية، ومشكلات الغذاء والماء، والسعي إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، والحوار بين الشمال والجنوب، الأمر الذي أصبح يشكل جانباً رئيسياً من اهتمامات الأجهزة الدبلوماسية في العالم النامي وأفرادها، واشتراكهم في المؤتمرات والاجتماعات التي تناقش تلك القضايا، وتعد الدبلوماسية لدى الدول النامية متخلفة نسبياً، اذ تتعامل الاخيرة مع القضايا الاقتصادية دون الفصل بين الدبلوماسية السياسية والدبلوماسية الاقتصادية، فالعديد من الدبلوماسيين الذين اشتركوا في المفاوضات التجارية هم في الحقيقة من وزارة الخارجية والسياسيين، وليست لديهم دراية بالأمور الاقتصادية، نادراً ما تكون الدبلوماسية التجارية لدى الدول النامية بعيدة المدى، ومن ثمّ إنّ معظم تلك الدول لا تملك الإعداد المؤسساتي لكوادرها بالتفاوض، وقد يبدو واضحًا في الدبلوماسية التجارية للدول النامية أنّها تتم بطريقة عشوائية خاصة لدى الدول الإفريقية، إذ إنّ التدخلات التي تحدث في الترتيبات التجارية الإقليمية تسبب تشويشا كبيراً قد يعيق إقامة تكتلات إقليمية قوية، اذ إنّ الأطراف القوية تستغل هذا لصالحها، كما تسود المفاوضات نتيجة لقلة خبرة الكوادر، وتعقد المصالح حالة من الغموض حول حاجات الدول النامية، وحدود التنازلات التي يمكن أن تقدمها في المفاوضات والمزايا والمنافع التي يمكن أن تقدمها لها الدول المتقدمة، لذلك يعد التهميش النتيجة الحتمية عندما تقوم الدول النامية بالمشاركة في مفاوضات تمّ الإعداد لها بالطريقة التي تناسب الدول المتقدمة، وأضحى السعي إلى إيجاد كتلة اقتصادية إقليمية فاعلة أمراً صعبًا للغاية (علاوي، 2010، صفحة 110)، على الرغم من توافر القناعة بضرورة وجود التكتل الإقليمي، و يعد السبيل الوحيد الذي يمكنهم من تقوية موقعهم التفاوضي، فهم يدعمون في مفاوضاتهم الإقليمية استراتيجية تعاونية، حيث تتم مراعاة مصالح كل الدول بدلاً من أن يقوم كل طرف بتثبـــيت موقعه ومكاسبه، الا أنّ ذلـــــك لم يتحقق، فقد بقيت الحواجز الجمركية قائمة أمام التبادل التجاري البيني، كما كانت نتائج التعاون المالي والنقدي متواضعة بسبب عدم قابلية العملات للتحويل (المجذوب، 2006، صفحة 477)، وإنّ قلة كفاءة الدول النامية في المفاوضات متعددة الأطراف تجعل مواقفهم دفاعية بنسبة أكبر، يدفع ذلك بالاتفاقيات لأن تكون أكثر إجحافاً بحقهم، (ابراهيم، 2024)، الا ان موقع الدول النامية بالرغم من سعيها الحثيث في تطوير دبلوماسيتها الاقتصادية الا ان ذلك لا يرقى بها لأن تتبوأ مكانة مهمة في موقعها التفاوضي مع الفواعل الدولية الاخرى للأسباب سالفة الذكر، ممّا يتوجب عليها إعادة النظر في ادارة مواردها وتحسين موقعها الاستراتيجي على الصعيد المحلي والدولي .

المطلب الثاني: أطراف الدبلوماسية الاقتصادية من غير الدول

فضلًا عن الفواعل الدولية التي تمثلها الدول، هناك فواعل اخرى غير دولية تجسدها العديد من المؤسسات الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسيات، وآخرين تمثلهم كيانات واشخاص محدودي التأثير، لذلك سيتم تسليط الضوء على أهمها وكما يأتي:

أولا: الشركات متعددة الجنسيات

تعد الشركات متعددة الجنسيات محورًا مهمًا في التفاعلات الدولية عن طريق دبلوماسيتها الاقتصادية، اذ تسعى تلك الشركات إلى توجيه المعاهدات والاتفاقيات وفق المسار الذي يتناسب مع مصالحها بما يسمح لها باستمرار تصدير رؤوس الأموال وإيجاد المزيد من فرص الاستثمار، بل إن الفرص الاقتصادية العالمية تتأثر بضغط الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تهيمن على الاقتصاد الدولي بما تمتلكه من نفوذ و اموال طائلة، (الدويلات، 1996، صفحة 12)، إذ إنّ سياسة الاستغلال الاقتصادي المباشر وإلحاق اقتصاديات جميع الدول بركب الرأسمالية، والتوجه نحو الانفتاح والعولمة، من أهم ملامح الدبلوماسية الاقتصادية التي تفرضها الشركات متعددة الجنسيات على حكوماتها (فيشر، 2019، صفحة 74)، ولعل عقود الامتياز النفطية وآثارها على الدول النفطية وسوق النفط العالمي يشير الى تنامي دور الشركات في ادارة التفاعلات الدولية ورسم خارطة العلاقات على مستوى العالم، اذ ان عقود الاستخراج تعبر عن تطلعات هذه الشركات والتي قامت بدورها بصياغة هذه الاتفاقيات، وألزمت بها الدول المنتجة، فقد كان عقد الامتياز يتضمن العديد من البنود التي تنظم العلاقة بين الطرفين، فهو عقد احتكاري يلبي مصالح الشركات المنتجة، وغالبًا ما يتم النص على تملك الأراضي للقيام بالنشاط النفطي والذي قد يمتد إلى كامل إقليم الدولة، وعلى إمكانية إعفاء صاحب الامتياز من دفع الرسوم والضرائب، وطول مدة ذلك العقد الذي قد يستمر حتى قرن من الزمن، ومع التسليم بأنّ عقود الامتياز لا تخالف قواعد القانون الدولي، إذ إنّ القانون يقرّ بمبدأ تمتع الأجانب بالحقوق، إلا أن تلك العقود تشكل مساساً صريحاً لسيادة الدولة المانحة للامتياز، حيث كانت تمثل مدخلاً للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية، كما إنّها تقوم على اللاّتكافؤ في تحمل الأعباء الناجمة عنه، اذ كانت نسبة عالية من الأرباح تذهب إلى الشركات المنتجة (النيرب، 1994، صفحة 39)، حيث قامت الشركات الأمريكية بمفاوضات تجارية مع الدول المنتجة للنفط، وهو ما أيّدته الحكومة الأمريكية، وما نجم عنه دخول الشركات الأمريكية إلى الشرق الأوسط فضلا عن أمريكا اللاتــينية التي كانت تحت سيطرتها وفق مبــدأ مونــرو (مراد، 2002، صفحة 61).

تركز الشركات متعددة الجنسيات عبر دبلوماسيتها الاقتصادية الى تعظيم دورها في التفاعلات الدولية، بما تمتلكه من امكانيات مالية هائلة، اذ تتجاوز أصولها الإجمالية 45 تريليون دولار، إذ تحقق إيرادات ضخمة، خاصة في القطاعات التقنية والطاقة، وعلى سبيل المثال، نجد أنّ أكبر 10 شركات تحقق أرباح سنوية تصل إلى 146 مليار دولار (سناجلة، 2024)، فهي بذلك تمتلك مدخلات للتعاون والتحفيز الايجابي في إدارة التفاعلات الدولية، ومن الامثلة على تشجيع بيئة الاستثمار في العالم ممّا يدعم تنامي الاعتمادية المتبادلة وخلق الاجواء الايجابية للتعاون الدولي وتقليص فرص النمو والتغول لحالات الصراع، ما توفره من فرص عمل ونقل التكنولوجيا، فقد أعلنت شركة (Apple) عن مشروع استثماري في الهند لدعم التصنيع المحلي بمبلغ 500 مليون دولار، وكذلك شرعت شركة (امازون –Amazon) في ايجاد 2000 فرصة عمل جديدة في أوربا والعديد من الدول عبر مشروع تطوير التجارة الالكترونية الدولية ممّا يساهم ذلك في تعزيز ارتباط الاسواق العالمية بعضها بالبعض الاخر، ودعم التشغيل لليد العاملة (الاخبارية، 2024). من جانب آخر؛ أضحت الشركات المتعددة الجنسيات تنتهج بعض السياسات الاحتكارية مما يضعف ذلك من حجم التعاون الدولي باتجاه الصراع، والانتقال من حالة دعم الاستثمار وتعبئة الموارد وتعزيز الشراكة في التخطيط التنموي الى حالات من الخلاف في بعض الاحيان وذلك نظرا لتزايد قوة تلك الشركات، بما قد يفوق حجم الميزانية لبعض الدول المضيفة لها واستغلال ذلك بشكل سلبي على الدول وتنامي النفوذ السياسي والاثار على المستهلكين ومن ثم الرأي العام، ليس فقط في الدول غير المتطورة او الدول النامية من ايجاد فرصة لضعف انظمتها الضريبية والدفع باتجاه تكريس حالة التهرب الضريبي وحسب، وإنّما في الدول المتقدمة أيضًا ومثال ذلك لما تعرضت له شركتي (Google – Apple) من تحقيقات بخصوص ممارسات احتكارية في الاتحاد الاوربي (الإعلامية، 2024) وهذا ما يدعم القول بأنّ تلك الشركات التي على الرغم من إسهاماتها الايجابية في ايجاد بيئة اقتصادية مستقرة تدعم التعاون الدولي الا أنّها في الوقت نفسه قد تدفع باتجاه تنمية الصراعات الدولية .

ثانياً: مؤسسات التمويل والتجارة العالمية

شكّلت مؤسسات التمويل والتجارة الدولية العديد من قواعد التنظيم في العلاقات الاقتصادية الدولية، وأوجدت تسارعاً ملحوظاً في التعاون الدولي، ولعل أهم الأسباب الرئيسة لإنشائها هو السعي للحيلولة دون تفاقم الرعب الاقتصادي والسياسي للمدة ما بين الحربين العالميتين وكذلك لما بعدها، و الرغبة في زيادة الفصل بين السياسة والاقتصاد أيضًا، فالمستوى الثنائي من الدبلوماسية الاقتصادية تميل فيه الحكومات إلى مراعاة الأمور السياسية على حساب المصالح الاقتصادية الى حد ما، حيث يتم تخفيف الشروط، والسعي لتسيير المفاوضات، ولا بدّ أن نذكر أن العلاقات الخارجية الدولية التي تباشرها

المنظمات الدولية هي علاقات متبادلة تهدف إلى تحقيق التعاون والتنسيق بين أنشطتها المختلفة، عن طريق إبرام المعاهدات الدولية، أو عن طريق ما يسمى باللجان توثيق الصلات، أو إيفاد مراقبين، أو إنشاء أجهزة، أو فروع مشتركة بينها, وكذلك الدخول في علاقات مع الدول لتنظيم ما يهمها من مسائل تتعلق بمباشرة وظائفها، وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، وذلك عن طريق إبرام المعاهدات الدولية مع هذه الدول أو اقامة علاقات تمثيلية تقوم على تبادل الممثلين بين أطراف العلاقات لرعاية المصالح المشتركة (رفعت، 1998، صفحة 139)، وقد مثلت تلك المؤسسات محور اساسي للدبلوماسية الاقتصادية المعاصرة من خلال عدة مؤسسات هي:

1- صندوق النقد الدولي:

يعدّ من المنظمات الدولية التي تمخضّت عن مؤتمر بريتون وودز، كأهم المؤتمرات الاقتصادية الدولية، اذ تمّ إنشاء الصندوق عام 1944 واخذت الاتفاقية حيز النفاذ ومباشرة الصندوق مهامه عام 1945، اذ يعد صندوق النقد الدولي (IMF) من الفواعل المهمة والمؤثرة في التفاعلات الدولية، وذلك من خلال جوانب متعددة أهمها هو: دعم السياسات الاقتصادية للدول المختلفة، تعزيز التعاون الدولي، وكذلك تقديم المساعدات المالية للدول التي تواجه أزمات اقتصادية أو مشاكل في ميزان المدفوعات، وذلك بتوفير قروض مالية مشروطة بإصلاحات اقتصادية تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة المقترضة، ويتم ذلك بالتفاوض بين الصندوق والدول المقترضة، ممّا يعزّز التعاون الاقتصادي الدولي عبر الحوار المستمر من خلال عدة ترتيبات التي من أهمها هو: ترتيبات الاستعداد الائتماني التي تهدف إلى دعم الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية مفاجئة، (صندوق النقد الدولي، 2023)، ودعم السياسات الاقتصادية المستدامة: من خلال الدعم الفني وتوجيه المشورة للحكومات من أجل تحسين إدارة اقتصادها، والمساعدة في تطبيق سياسات تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتقليل الفقر، هذه الإصلاحات تتطلب تعاوناً وثيقاً بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية في إطار دبلوماسي يتيح تبادل الخبرات يساهم في تحسين بيئة التعاون الدولي (صندوق النقد الدولي، 2023)،فضلا عن تعزيز التعاون الدولي؛ اذ يعتمد صندوق النقد الدولي على الدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة لتعزيز التعاون الدولي، وإقامة اجتماعات سنوية والعديد من الحوارات الاقتصادية على الصعيد العالمي، تتضمن مناقشة القضايا الاقتصادية العالمية كالاستقرار المالي الدولي، والتغيرات المناخية، والفقر، والتوصل إلى تفاهمات بين الدول حول كيفية التعامل مع التحديات الاقتصادية العالمية المشتركة، وقد قدم الصندوق العديد من القروض لمختلف الدول، منها جمهورية مصر العربية، التي حصلت على قرض بقيمة 3مليار دولار في عام 2022 نتيجة لتراجع عائداتها السياحية، وحصلت غانا على قرض بقيمة 3 مليار دولار في عام 2023 كتسهيلات ائتمانية

(الشبكة الاعلامية ، 2024) وبهذا يؤدي صندوق النقد الدولي دورا مهمًا في الدبلوماسية الاقتصادية الدولية من خلال تقديم المساعدات المالية، ودعم السياسات الاقتصادية، مما يساهم ذلك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الدولي.

2- البنك الدولي:

يعد هو الآخر نتاج مؤتمر (بريتوون وودز) التي سبقت الاشارة اليه، اذ يهدف البنك الى الحد من مستوى الفقر في العالم، ودعم التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ما يقدمه من قروض لتمويل المشاريع التنموية في قطاعات اساسية مثل التعليم والصحة ومشاريع البنى التحتية، وكذلك تعزيز التعاون بين الدول المتـــقدمة والدول النامية، فضـــلا عن تقديم المشـــورة بهذا الصدد، وهذا ما يدعم التعاون ويعزز العلاقات الاقتصادية الدولية، ويساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي، كما يقدم البنك الدعم المالي في أوقات الأزمات الاقتصادية، مثل الأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية، لتسريع وتيرة التعافي من الازمات وتيسر السبل لتجاوزها، ويحدّ من التأثيرات السلبية على الاقتصاد العالمي، ففي عام 2022 بلغ الدعم المالي للبنك نحو 115 مليار دولار لازمات عديدة كجائحة كورونا والازمات الغذائية، فضلا عن تداعيات الحرب في اوكرانيا، و في عام 2023 تم رصد مبلغ 18 مليار دولار لدول امريكا اللاتينية، و15 مليار دولار لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، فضلا عن 6.8 مليار دولار لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، فقد كانت لتلك المساهمات الدور الكبير في دعم المشاريع التنموية، وخدمات البنية التحتية سبيلًا لتحقيق اهداف التنمية المستدامة (البنك الدولي، 2024)، نجد من خلال ذلك أنّ البنك الدولي يمتلك مساحة كبيرة للتأثير في العديد من القضايا على مستوى العالم .

3- منظمة التجارة العالمية:

طالبت العديد من الدول بإعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، وكان محور تلك المطالبات تحرير التجارة من القيود وتشكيل الاسواق الحرة، فتم إنشاء ما يسمى بالاتفاقية العامة للتعريفات التجارية (GATT) في عام 1947 (النجار س.، 1995، صفحة 12) وصولا الى عام 1995 الذي شهد انشاء منظمة التجارة العالمية لتحقيق العديد من الاهداف أهمها: (سليمان، 2008، صفحة 56):

1- تعزيز التعاون التجاري للحد من النزاعات التجارية بين الدول.
2- الحفاظ على التدفق المالي والسلعي عالميا بما يضمن تحقيق التنمية للدول.

3- دعم المنافسة الدولية وتحقيق غايات التخصص الدولي.

اما أهم مهام المنظمة فهي: (سليمان، 2008، صفحة 61)

1- العمل على توجيه اتفاقيات التجارة الدولية بما يضمن سلامتها، والحد من النزاعات الناشئة بهذا الصدد.

2- ضمان تحقق الشفافية للسياسات التجارية الدولية بما يتوافق وسياسة المنظمة.

3- تعزيز برامج الدعم للدول النامية للحصول على ما توفره المنظمة من تسهيلات تجارية.

أضحت الدبلوماسية الاقتصادية الدولية في ظل منظمة التجارة أكثر ازدهارا خصوصا للدول المتقدمة، اذ شهدت المفاوضات التجارية في إطار التعاملات الاقتصادية كافة شكلًا للتعاون الايجابي بين الدول، وهذا ما يساهم بتذليل العقبات التجارية، التي شهدت ارقامًا متسارعة ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول ادناه:

جدول**(1)** يوضح أهم الاسهامات التجارية لمنظمة التجارة العالمية

المؤشر	عدد الدول الاعضاء	نسبة نمو التجارة الدولية	نسبة انخفاض الحواجز التجارية	تسوية النزاعات
قبل تأسيس المنظمة 1994	**123 عضو ضمن اتفاقية GAAT**	**2% سنويا**	**10-15 %**	**–**
بعد تأسيس المنظمة 1995-2024	**164 عضو (2023)**	**5.5 % سنويا**	**4- 7 %**	**600 نزاع تمت تسويته منذ التأسيس**

***الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:**

(World , UNDERST ANDING THE WTO: THE ORGANIZATION. Retrieved, 2024)

(World, World Trade Statistical Review. Retrieved, 2023)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أنّ عدد الدول الاعضاء قد ازداد عمّا هو ضمن الاتفاقيات السابقة مصاحبا تزايد ملحوظ بنسبة نمو التجارة الدولية ممّا يعكس التوسع التجاري الدولي متعدد الاطراف، كذلك دور المنظمة في الحد من النزاعات التجارية مما يساهم في تعزيز حجم التبادل التجاري العالمي بالاعتماد على الحوار المستمر وعقد مؤتمرات وزارية، لمرة كل عامين على الأقل، لإجراء

مفاوضات حول المزيد من قضايا تحرير التجارة الدولية، وعلى الرغم من ذلك تشهد تلك المفاوضات بعضا من تناقض المصالح بين الدول المتقدمة والدول النامية، (غنية، 2014، صفحة 212). فالدول النامية لم تستطع خلال المفاوضات إدراج السلع الحيوية بالنسبة لها، فما زالت الدبلوماسية الاقتصادية لهذه الدول غير فاعلة ومحدودة القدرة لتغيير وضعها الاقتصادي مما يدفع باتجاه حاجتها لمجاراة الدول المتقدمة، وانسياقها لشروطها.

المبحث الثالث

الدبلوماسية الاقتصادية للصين ومكانتها في التفاعلات الدولية

بحسب وصف البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية إنّ الصين دولة نامية، مما يعني انها من الفواعل الدولية محدودة التأثير، الا أنّها في الوقت نفسه تعد من الدول ذات الاقتصاديات المهمة في العالم، فهي تعد ضمن المركز الثاني، وقد يبدو ذلك بشكل جلي حتى لغير المختصين إنّها مصنع العالم الاول؛ لذلك يسترعي النظر عن كثب لاهم ملامح وادوات الدبلوماسية الاقتصادية للصين ودورها في التفاعلات الدولية؛ وفقا لما يأتي:

المطلب الأول: ملامح وأدوات الدبلوماسية الاقتصادية الصينية

تمّ ادراج العديد من الاساليب التي تنتهجها الدبلوماسية كاطار نظري مرجعي وكما هو الحال للفواعل الدولية سواء أكانت من الدول ام غيرها، اذ وجدناها تركز على حالات الترغيب وكذلك الترهيب، الا ان الحالة في الصين تختلف نوعا ما، ولعل محور ذلك الاختلاف هو التركيز بشكل أكبر على جانب الترغيب، اذ تعبر بالنتيجة عن حالة خاصة وفاعل مستقل الى حد ما في ادوات التأثير بالنسبة للفواعل الاخرى لا سيّما من الدول على وجه التحديد، يبدو ذلك جليا في ما يأتي:

أولا: مشروع الحزام والطريق (طريق الحرير الجديد) :

انطلاقا من السعي لتحقيق أهداف واسعة النطاق فقد اخذت الصين على عاتقها مسارا خاصا لدبلوماسيتها الاقتصادية، اذ شرعت بإنشاء طريق الحرير التجاري وذلك عام 2013، سعيا منها الى الوصول الى دائرة اوسع للتعاون الاقتصادي في العالم، يشمل المحيط الهادي وصولًا الى اسيا، والشرق الاوسط ومن ثم الى أوربا وبحزامين أولهما بري عبر آسيا الوسطى، والآخر بحري يربط الصين مع جنوب شرق آسيا وجنوب إفريقيا، وكذلك يمكن أن يصل إلى قارة أمريكا الجنوبية. استندت تلك المبادرة بشكل رئيس على الصين كقوة اقتصادية مهمة، ممّا عزز ذلك اعلان 65 دولة عن استعدادها للمشاركة في ذلك المشروع، وقد أعلنت عن استعدادها لدعم ذلك المشروع ماليا، فقد

خصصت 1200 مليار دولار خلال 35 عام، عن طريق انشاء صندوق طريق الحرير في عام 2014، ووضعت كدفعة أولى 40 مليار دولار (بطرس وآخرون، 2024، صفحة 1034)، وسعت باتجاه جذب الدول للمشاركة في هذا المشروع الجديد، لتعزيز شراكتها العالمية وطرح معايير التعاون ومشاركة المنافع والمصالح المتبادلة، وقد بلغ عدد المساهمين في عام 2020 نحو 138 دولة، وهذا ما يعكس الحضور الصيني الفاعل عالميا.

ثانياً: طريق الحرير الرقمي:

عن طريق توسعة شبكات الاتصال بالعالم وتنميتها، اذ شرعت الصين الى اتخاذ خطوات مهمة بهذا الاتجاه بعدّها أساسًا للتواصل المعلوماتي، هذا ما قامت به مؤسسات الصين للاتصالات منها(تشاينا تيلكوم، تشاينا يونيكوم، وتشاينا موبايل) لبناء منظومة الاتصالات التي تشملها المبادرة الصينية، فضلا عن (شركة هواوي) في مدّ كابل ضوئي عبر دولة باكستان، كينيا وجيبوتي، ثم الى جنوب افريقيا وأخيرا الى شمالها، وتعمل الصين على تعزيز البنى التحتية لهذا المشروع لاسيّما في منطقة الخليج وعملها على تعزيز تقنيات الاتصال (5G)، كما تسعى الى تحقيق خطوات مهمة كإطلاق نظام (بيدو) للملاحة الذي سينافس نظام (GPS) الامريكي، ممّا يعزز ذلك نمو التجارة الالكترونية لصالح الصين وشركاؤها. (الحرة، 2020)

ثالثاً: الصين وبنك الاستثمار الاسيوي (AIIB):

بدأ عمله في العام 2016 بعد انضمام 57 دولة، ومن أهم أهدافه توسيع الشمول للتنمية المستدامة في العالم، لا سيّما ما يتعلق بمشاريع البنى التحتية والبدء بمشاريع ضخمة في جميع القطاعات الإنتاجية التي من شأنها تعزيز التنمية، فقد بلغ عدد الأعضاء المنضمون فيه عام 2024 الى 109 دولة، اذ يبلغ حجم رأس المال للبنك نحو 100 مليار دولار وتساهم الصين بنحو 30% من رأس المال الكلي ومن ثم يعد هذا البنك خطوة مساندة لمشروع طريق الحرير ضمن أهم ادوات الدبلوماسية الاقتصادية الصينية التي تسعى لأن تعكس صورة ايجابية لتبادل المنفعة لجميع الاطراف والابتعاد عن وسائل الاحتكار والاجبار، (البنك الاسيوي، 2024)

إنّ تأسيس البنك الاسيوي واطلاق مشروع الحرير الجديد و تسارع انضمام الدول باختلاف مناطق العالم لتلك المشاريع، التي تظهر فيها المنفعة النسبية لكل الاطراف، فعلى الرغم من دور الصين، إلا أنّ الفائدة تعود إلى جميع الدول المنضمة، وهذا ما يـــعـــــدّ عنصر نجاح للصين ودبلوماسيتها الاقتصادية ويعزز حضورها وتأثيرها في مجمل التفاعلات الدولية لاسيّما الاقتصادية

منها على وجه التحديد، اذ استطاعت بفعل تلك المشاريع، الى جذب شعوب ودول عديدة، وفي السياق نفسه تجدر الاشارة الى مؤسسة مهمة تتمثل ببنك التنمية الجديد(NDB)الذي تمّ تأسيسه عام 2015 لدعم التنمية للدول الاعضاء في مجموعة البريكس وباقي الدول النامية حيث ساهمت فيه الصين بنحو 20% من رأس المال المدفوع بواقع 10 مليار دولار، كعضو مؤسس للبنك، عمدت بذلك الصين الى ان يكون كلا من بنك اسيا وبنك التنمية ان يكونا عوامل مساعدة لمشروع الحزام والطريق (التنمية الجديد، 2023) الذي تعهدت الصين بتذليل عقباته ولذلك فقد رصدت مبلغ 1.25 ترليون دولار للاستثمار في جميع انحاء الدول التي يمر منها هذا الطريق (بطرس وآخرون، 2024، صفحة 1034)، وهذا ما يعبر تمسك الصين بإنفاذ مشروعها وحضورها الدولي عبر دبلوماسيتها الاقتصادية.

المطلب الثاني: تنامي الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في التفاعلات الدولية

تسعى الصين الى تعزيز مكانتها في النظام الدولي والعمل بشكل هادئ باتجاه تغيير سماته الرئيسة عبر دبلوماسيتها الاقتصادية مما يجعل منها رقما مهما في معادلة التفاعل الدولي وذلك باتجاهين هما :

أولاً: السعي الى تحديث النظام الاقتصادي العالمي القائم:

على الرغم مما تتمسك به الصين من تعزيز شراكاتها مع الدول بشكل عام، والولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص، مرورًا باتجاه القارة الاوربية، ومن ثم وصولًا الى دائرة الدول النامية، في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي انتهجته اتساقا مع تطورات النظام العالمي فعلى الرغم من ذلك سعت جاهدةً لان تكون طرفًا اساسيًا في تغيير مساراته وبحسب ما تروج له بطريقتها التي تشير الى انها تختلف عن اللعبة الصفرية القائمة على أنّ من يفوز يأخذ كل شيء، وانما اتساقًا مع ما يعانيه النظام الدولي من مشكلات عديدة تتطلب اعادة تنظيم العلاقات الدولية بما يضمن مصالح الجميع، وتحقيق التوازن بما يتضمن ذلك من انشاء نظام مالي متعدد الاقطاب وتقليل الاعتماد على الدولار، وهذا ما قد تمّ إيجاده فعلًا كمرحلة أولية عن طريق طرح عملة موحدة مقومة بالذهب لدول البريكس للاستخدام في التعاملات التجارية، وذلك في قمة قازان في روسيا التي عقدت في 24 تشرين الأول/ اكتوبر 2024، وقد مهدت الصين لذلك منذ كلمة الرئيس (شي جين بينغ) في 25/ كانون الثاني/يناير/ 2021 التي حملت رسالة عنوانها " لنجعل شعلة تعددية الاطراف تضيء طريق البشرية الى الامام "، اذ تضمن هذا الخطاب ضرورة اصلاح الامم المتحدة ومراعاة الدول النامية التي باتت محل اهتمام كبير بالنسبة للصين. من جهة اخرى وفي ظل تعاظم التحديات البيئية أكدت الصين سعيها بدعم التنمية

الخضراء المستدامة، وضرورة مراعاة الدول المتقدمة للدول النامية بهذا الخصوص، لا سيما التأكيد على التزام الصين فيما يتعلق في تنفيذ متطلبات التنمية المستدامة 2030 (عرفة، 2024).

ثانيا: تنامي الاتصال الاقتصادي لصالح الصين؛ اتساقا مع توسع الاداء الدولي للصين وطـــرح المشـــاريع ذات الطابع العالمـــي بعد عام 2013 (مشروع الحزام والطريق) الذي يعد بالنسبة للصين بداية تحقيق الحلم الصيني تحت عنوان (تجديد الامة) وكذلك (التطور الانساني النبيل) على حد قول (شي جين بينغ) (شياوسى، 2018، صفحة 16)، اذ أضحت حاجة العديد من الدول في العالم لتوسيع الاستثمار عنواناً لتحقيق سياساتها، إذ بلغت استثمارات الصين في الدائرة الاسيوية في عام 2023 حوالي 7 مليار دولار، وبنسبة تزايد 94% مقارنة بعام 2022، اذ تلقت اندنوسيا وحدها استثمارات بقيمة 7.3 مليار دولار، اما في الدائرة الافريقية التي تحتل مكانة خاصة للصين، فقد أنشأت بهذا الصدد صندوق التنمية الافريقي عام 2006، استكمالا لمتطلبات منتدى التعاون الافريقي الصيني الذي وجد في عام 2000 الذي يضم 50 دولة منذ تأسيسه، كمنتدى للشراكة بين الاطراف، فقد تمّ الاتفاق على العديد من المشاريع التي تدعمها الصين وصولا الى اعلان 10 مشاريع علمية واقتصادية عام 2017، وقد بلغ حجم الاستثمارات الصينية عام 2023 في القارة نفسها قيمة 21.7 مليار دولار، محققة بذلك زيادة ملحوظة عن الاعوام السابقة، وقد تركزت معظمها على مشاريع البنية التحتية، وعلى سبيل المثال كانت حصة كينيا لوحدها من القروض 310 مليون دولار كدعم لمشاريع البنية التحتية فيها (Nedopil, 2024, p. 12)، فيما بلغت التجارة الصينية الاوربية المتبادلة رقما قياسيا في العام 2022 بقيمة 847 مليار دولار، ممّا يعكس حجم التواصل التجاري في هذه القارة، (الاقتصادية، 2023) ، اما في امريكا اللاتينية، فقد بلغ حجم التجارة قيمة 495 مليار دولار عام 2022، مع توقعات لان يصل الرقم الى نحو 500 مليار دولار في غضون عامين او ثلاثة اعوام لاحقة (العربية، 2023)، اذ تمثل تلك الدوائر حاجة ماسة لتطوير بنيتها التحتية ،وهذا ما يعزّز امكانية تزايد حجم التجارة فيها كنتيجة لتوسع الاستثمارات ضمن مشروع الحزام والطريق الذي تضمن تطوير مشاريع استراتيجية وانشاء وتطوير الموانئ.

لقد حققت الصين حضوراً فاعلا من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية في العديد من دول العالم، وذلك لم يكن بعيداً عن اكبر الاقتصاديات في العالم متمثلا بالولايات المتحدة الامريكية، فبالرغم من سعي الاخيرة الى تبني سياسات حمائية لتخفيض حجم الاستيرادات من الصين الا ان تسارع وتيرة المنافسة التجارية لصالح الصناعات الصينية أثّرت سلبًا على بعض القطاعات الامريكية كصناعة بعض انواع السيارات والالكترونيات، فقد بلغ حجم العجز التجاري لصالح الصين مع الولايات المتحدة عام 2023 الى 384 مليار دولار، (Jaloun, 2024)، وهذا ما يفسح المجال واسعًا لإعادة تشكيل

التحالفات العالمية القائمة ويجعل الدبلوماسية الاقتصادية ازاء تطورات مستقبلية تتميز بحضور فاعل لصالح للصين .

الخاتمة:

في ختام هذا البحث يمكن التأكيد على ان التفاعلات الدولية وطبيعة صياغة أسّسها في العالم باتت ماطرة بشكل واعد بالدبلوماسية الاقتصادية التي اصبحت أداة حيوية من خلال فواعلها الاساسية، على الرغم من اختلاف مستويات ذلك التأثير، ولا سيما ما شكلته الصين كأنموذج للدراسة من نمو هادئ و مؤثر في تداخل وتعميق المصالح الاقتصادية، ولذلك فقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وكما يأتي:

الاستنتاجات:

1- شهد النظام الدولي تغييرًا حقيقيًا في مجالات تشكيل قواه من جهة وحجم تأثيرها من جهة اخرى، عن طريق تزايد تأثير الجوانب الاقتصادية، التي باتت محورا مهما للاهتمام وتشكيل المحاور المؤثرة في ذلك النظام.
2- تراجع نسبي لدور الفواعل الاخرى من غير الدول في تحديد شكل العلاقات الاقتصادية الدولية لصالح الفواعل المتمثلة بالدول على وجه التحديد، إذ إنّ بزوغ القوى الصاعدة مثل الصين قد نجم عن طرح مشاريع مستقبلية(الحزام والطريق) لم تماثلها الفواعل الاخرى من غير الدول، كما إنّ تراجع او تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات يتوقف على ترتيبات وتوافق الارادات الدولية غير المستقرة في بعض الاحيان.
3- على الرغم من الدور المهم للمؤسسات الاقتصادية المتمثلة بصندوق النقد، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، الا ان ثمة تغييرات طرأت تشير الى امكانية التخلي عنها بالمجمل، أهمها هو تأسيس بنك التنمية الجديد من جهة، وتصاعد وتيرة الاندماج للدول النامية بعضها بالبعض الاخر من جهة اخرى، وارتباطها بمصالح لقوى اقتصادية صاعدة من خلال تشكيل تجمعات وأحلاف جديدة كما هو الحال في تجمع البريكس.

التوصيات:

1- السعي الى إيجاد آليات أكثر تأثيرا للحيلولة دون نشوب صراعات سياسية واقتصادية محتملة، على اثر تنامي الاختلاف في وجهات النظر التي انعكست على السعي لإيجاد بدائل للمنظمات

الاقتصادية او التجمعات الاقتصادية الاخرى، وكذلك ايجاد منصة حوار عالمي شامل تعالج قضايا عامة لا سيما التنمية المستدامة .

2- إيجاد ترتيبات اقتصادية تعنى بتحقيق التوازن الاقتصادي العالمي، بما يضمن تقليص الفجوة الاقتصادية بين الدول تجنبا لتضارب المصالح، بما يدعم تحقيق استقرار نقدي ومالي عادل يمنع حدوث صدمات أو ازمات مالية في المستقبل.

3- دعم اواصر العلاقة بين سائر الدول بضمنها الدول النامية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وضمان العدالة في توزيع الادوار على الصعيد العالمي .

المصادر:

1- C. M. Meyer .(2024) .*From the Mexican Revolution and its aftermath* تاريخ الاسترداد . 14https://www.britannica.com/place/Mexico/The-Mexican-Revolution-and-its-aftermath-1910-40: Britannica.com ,8 ,2024 من، 2024

2- Christoph Nedopil .(2024) .*China Belt and Road Initiative (BRI) Investment* . Griffith University.

3- commission.europa.eu/index_en.(بلا تاريخ) .

4- F Jaloun .(2024) .*The US-China Trade War : A Strategic Framework for Resolution and Cooperation. Retrieved* من 2024 ,8 19 تاريخ الاسترداد . https://theowp.org/reports/the-us-china-trade-war-a-strategic-framework-for-resolution-and-cooperation/: From the Organization for world peace

5- Hanaa Ebeid .(2011) .*External Role in Democratic Transition: A Study of the Influence of IFIs in Sub-Saharan Africa Since the End of the Cold War* .Thesis Submitted for the Fulfillment of the Requirements of the Degree of Doctor of Philosophy in Political Science, Cairo Univer.

6- Nations United .(2012 ,11 8) .*Department of Economic and Social Affairs. Retrieved* . تاريخ الاسترداد 2024، منFrom United Nations Model Double Taxation Countries Convention between Devrloped and Devloping Countries: https://desapublications.un.org

7- O Naray .(2008) .*Commercial Diplomacy: A Conceptual Overview* . ".Conference paper for the 7th World Conference of TPOs – The Hague, The Netherlands. At ، https://www.marefa.org.

8- Pedro Sanchez Castehon .(2012) .*Innovations of The Spanish Economic Diplomacy: Analysis of The Public Sector (2000-2012* . "(Thesis doctor, Camilo José Cela University, Spain.

9- Reilly James) .No Deta .(*China's Unilateral Sanctions, csis.org/files/publication* . https://www.csis_website_prod.s3.amazonaws.com.

10- Trade Organization World .(2024) . *UNDERST ANDING THE WTO: THE ORGANIZATION. Retrieved* من 2024 ,9 18 تاريخ الاسترداد . https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm: From Members and Observers

11- Trade Organization World .(2023) .*World Trade Statistical Review. Retrieved* تاريخ الاسترداد 9 8, 2024، من https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/wts2021_e/wts21_toc_e.htm: From Statistics

12- إبراهيم أبو خزام. (2009). *الحروب وتوازن القوى* (المجلد 2). بيروت: دار الكتاب الجديد للطباعة والنشر.

13- أحمد محمد رفعت. (1998). *المنظمات الدولية*. القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

14- الاقتصادية. (9 9, 2023). *مستوى قياسي جديد للتجارة الثنائية بين الصين وأوروبا* . تاريخ الاسترداد 11 10, 2024، من المنصة الاقتصادية : https://www.aleqt.com/2023/04/09/article_2527131.html

15- الامريكية وزارة العدل. (2024). *https://www.alarabiya.net/*. تاريخ الاسترداد 30 11, 2024، من alarabiya.net: https://www.alarabiya.net/aswaq/oil-and-gas/2021/07/31/%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D9%86%D8%A7%D9%82%D9%84%D8%A9-%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D9%83%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8

16- البنك الدولي. (2024). *مجموعة البنك الدولي*. تاريخ الاسترداد 14 9, 2024، من https://ieg.worldbankgroup.org/evaluations/world-bank-group-ecuador: من مجموعة البنك الدولي في الإكوادور

17- الحرة. (24 9, 2020). *الصين تطلق "بيدو" .. نظام الملاحة المنافس لـــ "GPS"*. تاريخ الاسترداد 23 11, 2024، من alhurra.com: https://www.alhurra.com/tech/2020/06/24/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D8%AF%D9%88-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-%D9%84%D9%80-gps

18- الميادين الشبكة الاعلامية . (2024). *صندوق النقد الدولي يقرّ تمويلاً قيمته 360 مليون دولار لحكومة غانا*. تاريخ الاسترداد 18 9, 2024، من https://www.almayadeen.net/news/economic: من : almayadeen

19- بلعور سليمان. (2008). التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة. *مجلة الباحث*.

20- بنك التنمية الجديد. (2023). *نبذه عن NDB*. تاريخ الاسترداد 19 11, 2024، من www.ndb.int: https://www.ndb.int/about-ndb/shareholding/

21- بنك الاستثمار البنك الاسيوي. (5 7, 2024). *الموقع الرسمي لبنك آسيا للاستثمار*. تاريخ الاسترداد 25 11, 2024، من بنك الاستثمار الاسيوي: https://www.aiib.org/en/about-aiib/who-we-are/financing-operations/index.html

22- بيتر مارشال. (2005). *الدبلوماسية الفاعلة* (المجلد 1). (أحمد مختار الجمال، المترجمون) مصر: المجلس الأعلى للثقافة.

23- تقرير وكالة سكاي نيوز العربية. (2024). *عن علاقات الصين التجارية بامريكا الجنوبية* . الربط المختصر https://goo.su/zolklr.

24- جاك فونتانال. (2009). *العولمة الاقتصادية والأمن الدولي* (المجلد 2). (محمود برهام، المترجمون) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

25- جلطي غانم. (2022). *مدخلات في العلاقات الاقتصادية الدولية*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد.

26- جيرمي بلاك. (2013). *تاريخ الدبلوماسية* (المجلد 1). (أحمد سالم، المترجمون) الإمارات العربية المتحدة: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة.

27- خديجة عرفة. (12 11, 2024). *الحلم الصيني من منظور استراتيجي*. تم الاسترداد من https://goo.su/uopzc: وكالة أنباء الصين الالكترونية

28- رن شياوسى. (2018). *الحلم الصيني: عالم متعدد الأقطاب: ماذا يعني للصين وبقية العالم* (المجلد 1). (حسان البستاني، المترجمون) الدار العربية للعلوم ناشرون.

29- سعيد النجار. (1995). *نحو نظام تجاري دولي مفتوح*. الكويت: اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية/ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

30- شبكة الجزيرة الإعلامية. (10 9, 2024). *آبل وغوغل تخسران معارك قضائية بمليارات الدولارات مع الاتحاد الأوروبي*. تاريخ الاسترداد 29 11, 2024، من https://aja.ws/r9tg6k: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/9/10/%d8%a3%d8%a8%d9%84-%d9%88%d8%ba%d9%88%d8%ba%d9%84-%d8%aa%d8%ae%d8%b3%d8%b1%d8%a7%d9%86-%d9%85%d8%b9%d8%a7%d8%b1%d9%83-%d9%82%d8%b6%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a9

31- صحيفة الشرق الاوسط: https://goo.su/eyH5Tck. (بلا تاريخ).

32- صحيفة سكاي نيوز العربية. (29 5, 2023). *أميركا اللاتينية تزيد اعتمادها على الصين بعد "إحجام واشنطن"*. تاريخ الاسترداد 30 11, 2024، من www.skynewsarabia.com/: https://www.skynewsarabia.com/business/1624933-%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B2%D9%8A%D8%AF-

%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%A

33- صندوق النقد الدولي. (2023). *اتفاق الاستعداد الائتماني* . تاريخ الاسترداد 18 9, 2024، من https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/Stand-By-Arrangement-SBA: من اتفاق الاستعداد الانتمائي لصندوق النقد الدولي

34- طه عبد الناصر رمضان. (15 آب, 2023). *خلاف بالسودان.. كاد أن يتسبب بحرب بين فرنسا وبريطانيا*. (الشبكة العربية) تاريخ الاسترداد 2024، من https://www.alarabiya.net/last.

35- عبد الرزاق محمد الدليمي. (2005). *العلاقات العامة والعولمة*. الاردن: دار جرير للنشر والتوزيع.

36- عبد الناصر ناصر. (العدد 102, 2000). العقوبات الاقتصادية اداة للسياسة الخارجية. *مجلة شؤون الشرق الأوسط*.

37- عبد الوهاب الرميدي. (2008). *اقتصاد المعرفة: الفجوة الرقمية*. بحوث اقتصادية عربية .

38- عطار محمد صالح. (1993). *في النظرية الدبلوماسية* (المجلد 1). ليبيا: جامعة قاريونس.

39- علي حسين الشامي. (2007). *الدبلوماسية:نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية* (المجلد 3). الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

40- علي عبد الفتاح. (2014). *الإعلام الدبلوماسي والسياسي* (المجلد 1). الأردن: دار اليازوري.

41- عماد حبيب الدويلات. (1996). *الدبلوماسية الاقتصادية*. اللاذقية: دار المرساة.

42- عماد محمود حبيب. (1999). *الدبلوماسية الاقتصادية* (المجلد 1). سوريا: دار المرساة للطباعة والنشر والتوزيع.

43- ماجد رضا بطرس وآخرون. (العدد 3، المجلد 38, 2024). مقومات القوة الصينية. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*.

44- ماجدة علي صالح. (العدد 1 المجلد 1, 2023). الدبلوماسية الاقتصادية. *مجلة مفاهيم استراتيجية*.

45- مجاني غنية. (2014). تسوية المنازعات الدولية. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*.

46- مجد هاشم الهاشمي. (2003). *العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد* (المجلد 1). الاردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

47- محمد سناجلة. (7 7, 2024). *اعلى عشر شركات قيمة*. تاريخ الاسترداد 30 11, 2024، من شبكة الجزيرة الاعلامية الالكترونية: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/7/5/%D8%A3%D8%BA%D9%86%D9%89-%D9%85%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-10-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85

48- محمد الحسن علاوي. (2010). الاقليمية الجديدة. *مجلة الباحث*.

49- محمد المجذوب. (2006). *التنظيم الدولي* (المجلد المجلد 8). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

50- محمد النيرب. (1994). *اصول العلاقات السعودية الامريكية*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

51- محمد سعيد الدقاق. (1994). *التنظيم الدولي*. الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

52- محمد سيدي عبد الرحمن ابراهيم. (2024). *تفاهمات معاملة المهاجرين بين السلطات الموريتانية واتحاد الأوروبيين*. تاريخ الاسترداد 17 9, 2024، من https://legwareb.info/?q=node/7677: وكالة أنباء الكوارب

53- محمد عدنان مراد. (2002). قصة البترول العربي في الخليج والأطماع الدولية. *الفكر السياسي*.

54- محمد نصر مهنا. (1985). *أصول العلاقات السياسية الدولية* (المجلد 1). مصر: منشأة المعارف.

55- مصطفى عبد الله خشيم. (العدد 7, 2006). تأثير العوامل الخارجية في عملية التنمية الأفريقية. *مجلة العلوم الاجتماعية*.

56- ممدوح النصار. (دون تاريخ). *التاريخ الدبلوماسي*. (أحمد وهبان، المحرر) الاسكندرية: جامعة الاسكندرية.

57- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). (31 1, 2019). *www.fao.org/newsroom*. تاريخ الاسترداد 27 11, 2024، من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو): https://www.fao.org/newsroom/detail/Japan-donates-8-million-to-boost-food-and-nutrition-security-in-conflict-ridden-Yemen/ar)

58- نجلاء سعيد مكاوي. (2013). *الحرب الباردة في أمريكا اللاتينية* (المجلد 1). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

59- نور الدين جواري. (2021). *نظريات الاقتصاد والتبادل الدولي*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالواري.

60- هربرت فيشر. (2019). *اصول التاريخ الاوربي الحديث*. (زينب عصمت راشد، المترجمون) مصر: المركز القومي للترجمة.

61- وكالة فرنسا الاخبارية. (1 5, 2024). *امازون تعلن عن فرص عمل* . تاريخ الاسترداد 22 11, 2024، من https://goo.su/0kKKo: https://francenarabe.com/2024/05/01/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D8%B2%D9%88%D9%86-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%AE%D9%84%D9%82-2000-%D9%81%D8%B1%D8%B5%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84/